

Distr.: General
24 November 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“

بيان مقدم من الاتحاد الكندي للجامعيات والاتحاد الدولي للجامعيات،
وهما منظمتان غير حكوميتين ذاتا مركز استشاري لدى المجلس
الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* يصدر هذا البيان دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

200115 200115 14-65423 (A)



البيان

يضمّ الاتحاد الكندي للجامعيات صوته إلى الأصوات التي ترتفع في جميع أنحاء العالم بمناسبة استعراض إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد عشرين عاما لتسليط الضوء على الحواجز الحالية التي تعرقل تنفيذه تنفيذا كاملا، ولا سيما في المجالين الأساسيين المتمثلين في العنف ضد النساء والفتيات والفقر، وأثرهما على التعليم والتدريب.

إننا نعي أن تعليم النساء والفتيات أمر أساسي لتحقيق تنمية المجتمع؛ ذلك أن "التعليم حق من حقوق الإنسان ... وهو أداة أساسية في تحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلم"، "وينبغي أن تكون هنالك مساواة في الوصول إلى هذه الفرص ... إذا ما أردنا أن يزداد عدد النساء اللواتي يشكلن عناصر فاعلة للتغيير" (منهاج عمل بيجين، باء - ٦٩).

وإننا نعي أن العنف الموجه ضد النساء والفتيات موجود باستمرار وأنه يؤثر تأثيرا مباشرا على الصحة والتعليم والأمن الاقتصادي ورفاه النساء والفتيات بشكل عام.

واليوم، لا تزال ثمة أمثلة كثيرة جدا على التمييز والعنف اللذين يؤثران سلبا على تعليم المرأة والفتاة، بما في ذلك قلة الموارد المالية لتعليم الفتيات، والزواج المبكر والزواج بالإكراه، وعمالة الأطفال، والفقر، وانعدام الصرف الصحي السليم، والعنف الجنسي والتحرش داخل المدارس وخارجها، بما في ذلك الاغتصاب بوصفه سلاحا من أسلحة الحرب، فضلا عن عمليات الخطف ومحاولات الاغتيال التي ترتكبها الجماعات الإرهابية.

وكما ورد بوضوح شديد في إعلان ومنهاج عمل بيجين، تقتضي معالجة هذه القضايا أن تعمل الدول الأعضاء على ترسيخ ثقافة قوامها الاحترام والإنصاف والمساواة ودمج النساء والفتيات في عملية التعليم وفي المجتمعات ككل.

ومنذ الاستعراض الأخير لإعلان ومنهاج عمل بيجين، يشهد المجتمع العالمي أحداثا عنف مؤسفة، تستهدف صراحة تعطيل تعليم الفتيات، بما في ذلك محاولة اغتيال ملالا يوسفزاي، وعمليات الخطف الجماعي لتلميذات المدارس في نيجيريا. فالكراهية والعنف اللذين أطلق العنان لهما ضد تلميذات المدارس في نيجيريا، وملالا يوسفزاي في باكستان، والنساء والفتيات في أفغانستان لا يمكن أن يوجد إلا في بيئة مواتية للعنف حيث يخشى السكان من تحريك ساكن، أو يكونوا غير مدركين للخطر الذي يحدق بهم، أو يُرغموا على تقبل تصرفات غير مقبولة على أهما القاعدة لا الاستثناء. إنهما، في حقيقة الأمر، تعبيران عن حالة عميقة من عدم المساواة بين الجنسين يجب التصدي لها.

ولا يلزم أن يكون العنف شديد التركيز أو مفرطاً كي يؤثر على مستقبل النساء والفتيات. ذلك أنه يمكن رؤية أعمال العنف في المدارس والفصول الدراسية في جميع أنحاء العالم، فالتسلط والتحرش الجنسي، بما في ذلك طلب الحصول على خدمات جنسية (وخاصة في البلدان التي تفرض فيها المدارس رسوما دراسية)، والإكراه والتمييز الصريح كلها أمور شائعة.

أما عن العنف الرفيق والعنف العائلي في الحياة الخاصة، فيمكن أيضاً أن تكون لهما آثار غير مباشرة على تعليم النساء والفتيات. فعلى سبيل المثال، وجد الباحثون أن العنف بين الأزواج المراهقين يُمكن أن يؤثر على الثقة بالنفس، والتحصيل العلمي، وما يلي ذلك من مكاسب مستقبلية. والآثار العقلية والبدنية التي تترتب على المعاناة من أعمال العنف أو مشاهدتها يُمكن أن تكون لها أيضاً عواقب وخيمة على تعلم الأطفال. فالأطفال الذين يتعرضون للعنف العائلي أكثر عرضة من غيرهم للحصول على درجات أدنى في تقييم المهارات الشفوية والحركية والمعرفية.

ويؤثر الفقر أيضاً على التحصيل التعليمي والعلمي للنساء والفتيات، سواء بسبب عدم وجود أموال لدفع الرسوم المدرسية وقيمة الزي المدرسي، أو بسبب الحاجة إلى عملهن في المنزل أو في مكان العمل. ووفقاً لأحدث المعلومات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، في حين أن العالم قد اقترب من تحقيق المساواة في التعليم الابتدائي، فلا يزال الفقر يشكل عائقاً رئيسياً أمام التعليم الثانوي، وخاصة بين الفتيات الأكبر سناً، وما فتئ العنف ضد المرأة يُقوّض الجهود الرامية إلى بلوغ جميع الأهداف، بما في ذلك التعليم. فحينما تفشل الشابات في استكمال دراستهن الثانوية، يكن أكثر عرضة للاستمرار في دائرة الفقر.

وفي الوقت نفسه، يمكن أيضاً أن يؤدي سوء الحالة الصحية المرتبط بالفقر إلى انخفاض القدرة المعرفية وما يتبع ذلك من تحصيل دراسي، وارتفاع معدلات صعوبات التعلم، والرسوب، والتوقف عن الدراسة لدى الأطفال الأكبر سناً والشباب، فضلاً عن انخفاض معدل الذكاء، والقدرة اللفظية، والتحصيل.

وحتى في بلد براء كندا، يمكن أن يؤدي الفقر ونقص الموارد والعنف ضد النساء والفتيات إلى التأثير على مستوى التعليم. فعلى سبيل المثال، تعاني نساء الشعوب الأصلية وفتياتها، أكثر من غيرهن، من مستويات مرتفعة من الفقر والعنف القائم على أساس نوع الجنس، بينما يواجهن، في الوقت ذاته، مستويات أدنى من التعليم ومعرفة القراءة والكتابة. وفي عام ٢٠٠٦، لم تكمل ٣٧ في المائة من نساء الشعوب الأصلية في كندا المرحلة الثانوية. ومنذ ذلك الحين، لم تتغير هذه النسبة كثيراً؛ فوفقاً لآخر تعداد للسكان في كندا تعاني نساء

الإنويت من أدنى مستويات التعليم، مع عدم حصول ٤٧ في المائة من النساء بين ٢٥ و ٦٤ سنة على أي شهادات أو دبلومات أو درجات علمية، تليهن نساء الأمم الأولى، حيث لم يحصل ٣٠,١ في المائة منهن على أي شهادات أو دبلومات أو درجات علمية. وتحقق نساء ميّتي نتائج تعليمية أفضل بشكل عام، ولكنهن لا يزلن متخلفات عن عامة السكان في كندا.

وبغية كفالة حصول النساء والفتيات على جميع مستويات التعليم والحد من أثر العنف والفقير على التحصيل، يجب على جميع الدول الأعضاء أن تقوم بما يلي:

- تعزيز الوعي المستمر بأن حقوق المرأة من حقوق الإنسان، وأن النساء، اللاتي يشكلن نصف سكان العالم، يستحقن الاحترام وفرصة رفع قدرتهن إلى أعلى مستوى؛
- كفالة تمتع جميع النساء والفتيات ببيئات تعليمية ومنازل آمنة خالية من العنف والتمييز والفقير المُمنهج؛
- ضمان أن العنف ضد النساء والفتيات بجميع أشكاله، بما في ذلك عنف الرفيق، والعنف الجنسي، والتعذيب الذي ترتكبه الأطراف غير الحكومية، والزواج المبكر والزواج بالإكراه، وتشويه الأعضاء التناسلية، والاغتصاب، والعنف الجنساني بوصفه سلاحاً من أسلحة الحرب أمور تحظى دائماً بالاعتراف ويجري توثيقها ويُحال دون وقوعها ويُوقف ارتكابها في نهاية المطاف؛
- تشجيع المشاركة الفعالة للنساء والفتيات في السياسات والبرامج والقرارات التي تؤثر على حياتهن، ولا سيما تجاربهن في المؤسسات التعليمية؛
- كفالة الحصول على تعليم عام جيد على جميع المستويات، بما في ذلك التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، فضلاً عن خدمات رعاية الطفولة ذات الأسعار المعقولة والمرنة والجيدة لتمكين المرأة من الحصول على فرص التعليم والتدريب والعمل؛
- التنفيذ الكامل لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك تخصيص التمويل على نحو عادل لتعليم نساء وفتيات الشعوب الأصلية؛
- توزيع الأموال المخصصة للتعليم توزيعاً عادلاً لاجتذاب واستبقاء النساء والفتيات في مجالي العلوم والتكنولوجيا والحرف التي تستدعي توفر المهارات؛

- تشجيع استمرار مبادرات التعليم المتواصل والتدريب أثناء العمل للأمهات غير الملمات إلماما تاما بالقراءة والكتابة والحساب، فهن يعززن بدورهن قيمة التعلم مدى الحياة لدى أطفالهن؛

- تشجيع انخراط الأمهات في مؤسسات التعليم المقيد بها أطفالهن؛

- توفير التمويل المباشر وطويل الأجل والأساسي للمنظمات النسائية الشعبية والوطنية للتعجيل بالنهوض بالخطط المتعلقة بحقوق المرأة وبناء الحركات على جميع المستويات.

ويؤمن الاتحاد الكندي للجامعيات أن الحرمان المتعمد من الحصول على التعليم هو عمل من أعمال العنف تجاه النساء والفتيات، وعائق يحول دون تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا. فاستمرار التركيز على الحصول الآمن على التعليم الجيد، والتحرر من العنف، والتزام الدول الأعضاء بتوفير الموارد اللازمة لبلوغ هذه الغاية سيساعد على تحقيق المساواة بين الجنسين عالميا وتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، بعد ٢٠ سنة من اعتماده في المؤتمر العالمي المعني بالمرأة في عام ١٩٩٥.

ومع إجراء استعراض المجالات ذات الأهمية البالغة الواردة في منهاج عمل بيجين في الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة، ندعو الوفود لكفالة توجيه انتباه جهات صنع القرار لهذه القضايا وتنفيذها على المستوى القطري.

والاتحاد الكندي للجامعيات منظمة نسائية تطوعية غير متحيزة ممولة ذاتيا، تضم أكثر من ١٠٠ اتحاد كندي للنوادي النسائية الجامعية، ولها فروع في جميع مقاطعات كندا. ومنذ تأسيس الاتحاد الكندي للجامعيات في عام ١٩١٩، يعمل على تحسين وضع المرأة، وتعزيز حقوق الإنسان والتعليم العام والعدالة الاجتماعية والسلام. ويتمتع الاتحاد بمركز استشاري خاص لدى الأمم المتحدة، وينتمي إلى لجنة التربية والتعليم في اللجنة الفرعية الكندية لليونسكو. والاتحاد الكندي للجامعيات أكبر منظمة تابعة للاتحاد الدولي للجامعيات، الذي يمثل النساء في جميع أنحاء العالم.